المسبوق نظم صلاة المستخلف يعني الاول وان لم يستخلفه لانه التزم ذلك بالاقتدا
به فاذا صلى بهم ركعة تشهد اى جلس للتشهد وجوبا اى بقدر ما يسع اقل التشهد
والصلاة كما هو ظاهر المتن وغيره بدليل قراءته نوبا واشار للخليفة ندبا فان ترك لم يعد لندب ذلك لغير
مصل او غيره نظير ما مر ان من احرم على يسار الامام يسن له وامينه من مصل وغيره تحول يمينه
الى يمين وظاهر المتن وغيره بدليل اشارته وان علم من دليل لا يخفى ذلك عليهم بوجه وعليه
فيوجه بانهم قد ينسون او يظنون سهوه اليهم ليفارقوه وتجب ان خشوا خروج
الوقت والا لم تكره او ينتظروا سلامه ليسلموا معه وهو الافضل ثم يقوم الى ما بقي عليه من ركعة
ان ادرك الجمعة بناء على ما مر عن البغوي او ثلاث ان لم يدركها وقوله ليفارقوه او ينتظروا يحتمل
ان يكون من جملة ما يشير اليه وعليه فهم التخيير من الاشارة ممكن كما يخفى ويحتمل ان
يكون بيانا للحكم المترتب عليها فلا اعتراض عليه خلافا للجمع وقضية المتن عدم صحة استخلاف
مسبوق جاهل بنظم صلاة الامام وصحيح في الروضة انه يجوز في الحقيقة الصحة واعتمده الاسنوي
وغيره وعليه فيراقب من خلفه فان هموا بالقيام قام والا قعد وفي الرياضة اذا هموا بالقعود
قعد وتشهد معهم ثم يقوم فان قاموا معه علم انهما فاتهم والا علم انهما ادركهم ولا يأتي
هذا ما مر في سجود السهو انه لا يرجع لقول الغير ولا لفعله وان كثر لان هذا مستثنى
لضرورة توقف العلم بالنظم عليهم اى اصالة فلا ينافي ان لهم اعتماد خبر غيرهم واماراته
كما في المجموع عن البغوي وواقع قال عنه كما لو اخبر الامام اى الذي بطلت صلاته ان الباقي
من صلاته كذا فله اعتماد خبره اتفاقا ولا يلزمهم استيناف نية القدوة بالمتقدم
بغيره او بنفسه في الجمعة وغيرها كما اقتضاه كلام الحاوي وغيره لكن الذي يتجه الاذعى وهو
اقتضاه كلام المتيطين وغيرهما انه متى علم المأموم لزمهم استيناؤها والذي يتجه
الاول كما ان لزومهم له الجري على نظم الامام مطلقا مر ح في انه تابع له ومنزل منزلته
واذا كان كذلك لم يحتج الاقتداء به الى نية كما هو واضح كما فرق في غيرها بين من اقتدى
به قبل خروجه وقبل ان يقتدي به الا عند تخالف النظم او نحو كون كل منهما عامرا في الاصح
لتنزيلهما منزلة الاول في رعاية نظم وغيره نعم ينبغي فيهما خروجا من الخلاف

ومن زحم عن السجود في الجمعة او غيرها لكثرة من لحقهما فيها ذكر وهما هنا فاما كثرة بان
وجدت هيئة الساجدين فيه ولو على عضو انسان لم يخش منه فتنة اخذا مما مر في الخبر
من الصف والوتد ويفرق بينه وبين ما هم ان وجه فيما استيناء عليه تضمن تخلل فاصل في مجرد
السجود عليه ولو غير مكلف بناء على انه لا يشترط الرضى بذلك وهو ما قاله ابن المرخم وان
لم يخل عن وقفة الا ان يحمل على ما لا تأذى به او به تأذ يظن الرضى به فعله وجوبا لما
صح عن عمر رضي الله عنه ولا يعرف له مخالف وعبر بانسان لانه الوارد عن عمر والا فالتعبير
بشيء الشامل للبهيمة ومتاع وغيرها اعم ولا يكفه على الاوجه او امكنه مع التأكيس فالصحيح
انه ينتظر زوال الزحمة في الاعتدال ولا يضره تطويله وقضيته انه لو امكنه الانتظار راكبا
بعد الاعتدال لم يجز له وعليه يفرق بينهما بان الاعتدال محسوب له بخلاف
ذلك الجلوس فكان كالجلوس بينهما هو فيه نعم ان لم تكن طرات لما لزمه الا بعد جلوس
فينبغي انتظاره فيه ح لانه اقرب حركة من عوده للاعتدال ولا يرى لمدة هذا العذر
وعدم دوامه ويسن للامام ان يطول القراءة بحيث يفيها ثم ان زحم في الثانية وكان ادرك
الاولى تخير بين المفارقة والانتظار ولم تجز المفارقة لقدرته على ادراك الجمعة فلم يجز
له مع ذلك تفويتها وفيما اذا زحم في الثانية لا يدرك الجمعة الا ان سجد السجدتين
قبل سلام الامام كما يأتي ثم ان كانت الزحمة في الاولى وتمكن من السجود قبل ركوع
امامه في الثانية اى قبل شروعه فيه سجد وجوبا لانه لم يسبق باكثر من ثلاثة
اركان طويلة فان رفع منه والامام قائم قرأ الفاتحة لادراكه محلها فان ركع
الامام قبل فراغها ركع معه وتحمل عنه بقيتها كالمسبوق بشرطه او رفع منه والامام
راكع فالاصح انه يركع معه وهو كمسبوق فيتحمل عنه الفاتحة لانه لم يدرك محلها
فان كان امامه حين فراغه من سجوده فرغ من الركوع او بقي منه جز لكنه
لم يدرك فيه فاتته الركعة مطلقا وحينئذ فمتى سلم وانقه فيما هو فيه
لانه لا فائدة لتحريمه على نظم نفسه ح ثم يصلي ركعة بعد لما تقرر من فوات ركعته
الثانية بفوات ركوعها مع امامه وان كان الامام سلم قبل فراغه من السجود

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)